رسالة
التكليف والتشريف

كتبه: بأس الفرد

أما بعد حمد الله والثناء عليه، والصلاة على خير البشر ﷺ.

فإنني لمَّا كتبت رحلة الفرد إلى الواحد الفرد، معارضة لابن طفيل وابن سينا قبله فيما روياه من شأن حي بن يقظان وأبسال، بدا لي أن أكتب مقالة في التكليف وحكمه لتكون كالذيل لتلك الرحلة وما حوته من أصول العلم والحكمة، وقد عقل كل ذي عقل أنَّ الإنسان منذ خلق تائه في أرض الله ما شاء الله له أن يتيه، حتى إذا لطف به هداه إلى مافيه صلاح دنياه وأخراه ببرهان منه عظيم، وفضل منه عميم، ولو أنَّه خلقهم عبثا لكان ذلك على خلاف الحكمة، ولو كان هذا صحيحا لوجب أن لا يوثق بالعقل أصلا، إذ كانَ مجرد الاحتمالِ موهنا لليقين، ومن لم يوقن أوشكَ أن لا يثق بشيء من أمور الدنيا والدين، وإذ قد صح هذا، فبالضرورة للتكليف حكمة، وهذا معنى أوضح من الشمس لا ينكره منكر ولا يجحده جاحد إلا كان من الحق في منقطع التراب.

وبعد فإن جماع التكليف الأمر والنهي والترك لحكمة، وله شروط شتى، وجملة الأمر أنَّ من لم يكن مكلفا لم يخرج عن أن يكون مجبرًا غير مخيّر فيما يأتي ويذر، أو أن يكون مخيرا وقد ترك هملًا بلا مخاطبة، وهذا إما أن يكون عاقلا أو لا يكون كذلك، فإن لم يكن ممن يعقلُ الأمر والنهي، فهو مخلوق لغيره، لا جرمَ لم يكلف وحاله ما ترى، وإن كان ممن يعقل فلا يتصور تركهُ بلا تكليف، لأنه يكون حينئذ مخلوقا بلا غاية ولا معنى، والرب جل جلاله منزه عن ذلك، **أليس يقول سبحانه:** {أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا وأنكم إلينا لا ترجعون}.

وإذ لا شك في هذا، فاعلم أن المعنى من التكليف العدلُ بالخلق والرحمة بهم، أما كونه عدلا فلأنّ الناس لما كانوا مخيرين غير مجبرين، حصل من بعضهم الظلم ولابد، وقد يهلكُ الطاغية المبير منعما ولما يقتص منه بعد، فكانَ التكليف سببا لأخذه بما صنع.

وأما كونه رحمة فلأنَّ إيقاع العقوبة بغير المكلف قبل تمكنه من العلم خلافُ ما وصف الله به نفسه، فإنه لا يعذب أحدا حتى يقيم عليه حجته بالوحي إذ كان العقل قاصرا عن الإحاطة بما يجب وما يحرم، ألا ترى أنّ للظلم صورة لا يختلف فيها الناس البتة، وأخرى تغمض على سوادهم الأعظم، هذا أمر مسلم غير مدفوع ولا مشكوك فيه.

ثم إذا ثبت هذا، فاعلم أن الخلق صفة كمال، وليس من يخلق كمن لا يخلق، وبالضرورة يدري كل ذي نهية أنّ الله حكيم خبير، وأنه ما خلق هذا الخلق هملًا بلا غاية، وقد ذكرت في صدر هذه الرسالة وجها تحصل به الكفاية، وأزيد هنا وجها آخرا فأقول: إنّ من نظر بصحة العقل لم يخف عليه بعض مافي الخلق من الإحكام، وقد يرى في ذلك وجوها من الحِكَم، ومهما دخله الشك في ذلك لم يخرجه عن الإمكان، وحسبُ المؤمن هذا القدر إذ كانَ ترادف تلك الممكنات سببا للاطمئنان بحكمة الربِّ العليّ قبل بلوغ الوحي، حتى إذا بعث الله نبيه بالخبر اليقين لم يبق شكٌّ في حكمته سبحانه، ألا ترى أن من نظر إلى هذا العالم وكان مع ذلك يرجع إلى مسكة من عقل أو نصيب من إنصاف لم يجد بدا من الإقرار بأن كثيرا من أفراده محكمة أي إحكام، وهذا إما أن يكون اتفاقا من غير قصد، أو يكون لحكمة من حكم الرب سبحانه، وأي ذلك كان، فإن بإزاء هذه الأمور المحكمة أمورا قد يظنها الظان بلا سبب ظاهر ولا معنى بين، كالشر والظلم وما كان على خلاف العادة من نبات منقطعٍ في الصحراء، وحجارة لا يعلم لها نفع، فإن قطع بأن لا حكمة وراءها لمجرد الظن، وجب على قياسه أن يقطع بأن وراء الأمور المحكمة خالقا حكيما لعلة الظن كذلك، إذ كان ما احتمل أن يكون إحكامه لأجل حكمة وغاية، كالأمر يحتمل أن لا حكمة وراءه ولا علة، ومن قطع في مقام ثم امتنع عن ذلك في غيره ناقض بل كابر، لأن الاحتمال في كلٍّ قائم.

وإذ لا ريب في هذا، فاعلم أنّ في جبلة الإنسان الاجتماع وطلب الصاحبة والولد، إذ الافتراق لا تحصل به غنية، ولا يتفق للمرء في عمره كله إحسان كل صنعة ضرورية ولو حرص، لا جرم قالت

الحكماء: الإنسان مدني بطبعه، **قَالَ أبو علي مسكويه:** "قد تبين أن الإنسان مدني بالطبع وأنه لا يعيش متوحدا كما تعيش الطير والوحش لأن تلك مكتفية بما خلق لها من الرياش والهداية إلى مصالحها وأقواتها والإنسان عار لا طاقة له ولا هداية إلى قوته ومصلحته إلا بالاجتماع والتعاون، وهو المدنية. ثم إن المدينة لها حال تسمى بالأولى عمارة وبالإضافة إلى الأولى، فأما حال عمارتها فإنما يتم بكثرة الأعوان وانتشار العدل بينهم بقوة السلطان الذي ينظم أحوالهم ويحفظ مراتبهم ويرفع الغوائل عنهم. وأعني بكثرة الأعوان تعاون الأيدي والنيات بالأعمال الكثيرة التي بعضها ضرورية في قوام العيش، وبعضها نافعة في حسن الحال في العيش، وبعضها نافعة في تزيين العيش فإن اجتماع هذه هي العمارة"، **وقال أبو حيان التوحيدي في الصداقة والصديق:** "**قال الأوائل**: الإنسان مدني بالطبع، وبيان هذا أنه لا بد له من الإعانة، والاستعانة، لأنه لا يكمل وحده لجميع مصالحه، ولا يستقل بجميع حوائجه، وهذا ظاهر، وإذا كان مدنياً بالطبع كما قيل فبالواجب ما يعرض في أضعاف ذلك من الأخذ، والعطاء، والمجاورة والمحاورة، والمخالطة والمعاشرة، ما يكون سبباً لانتشار الأمر".

وإذا كان الأمر على ذلك فبيّن أنّ الجماعة مفتقرة إلى ناموس، وأن العقل لا يكفي في وضعه أبدا، ألا ترى أنه لو كانت تحصل به الكفاية لما اختلف الناس جميعا فيما يحسن ويقبح، وهبهم اتفقوا على أصل، فإنهم في الفروع أشد اختلافا، وعلى هذا، حسن أن يوحي الحكيم إلى عباده ما فيه صلاح أفرادهم وجماعاتهم في دنياهم وأخراهم، وليس للتكليف معنى غير هذا.

فإن قيل: **أليس الله جل جلاله يقول:** {وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون}، فبين أن مناط التكليف العبادة لا غير.

قيل: لسنا ندفع أن العبادة روح التكليف وأشرف مطالبه، ولكن من لم يعقل عن الله مراده، لم يتصور عبادة إلا الحركات من ركوع وسجود، وليس الأمر هكذا، فإن الحق الذي لا يصح خلافه أن العبادة الاعتراف بما هو حقّ مع نهاية الخضوع، وعلى هذا، فإن جنس التكليف عبادة، إذ كان منوطا بالانقياد

والاستسلام الذين عليهما مدار شهادة الإسلام، ألا ترى أن المستكبر عن الإقرار بالأحكام لا يكون مؤمنا البتة، فهذا هذا.

وإذ قد ثبت ما قصدناه، فإنّ التكليف لما كان رسالة من السماء، كان لابد لها من مرسل مبعوث به وإليه، وذلك النبي ﷺ، فإنه لو لم يكن على صفته المشهورة لما تبعه الناس زرافات ووحدانا، إذ كانَ أكمل الناس طرا، والفاضل يستنكف عن اتباع المفضول، ولا يأنف عن اتباع الأفضل إلا من سفه نفسه، ولقد كان رسول الله ﷺ أبر الناس سيرة، وأصدقهم لهجة، لا غرو اصطفاه الله لرسالته، وقد جعل الله لكل شيء قدرا.

وأخرى أنّ من لم يكن صادقا، لم يؤمن عليه الكذب، وإذا كان الأمر محتملا بطلَ التصديق كلّه، لأن الإقرار شيء واحد متى دخله الشكّ ذهبَ جميعه، وهذا أمر واضح بين.

وبعد فهذا جماع التكليف ورأس أمره، و وراء ذلك أصول شتى، أولها أنّ شرط التكليف كل ما كانَ سببا ممكنا للإتيان بالمكلف به، وعلى هذا، فإن كلّ ما امتنع عقلا أو عادة لم يكن من أمرنا هذا بسبيل، وذلك أنه لا يقع تحت قدرة المكلّف واستطاعته، إما البتة، أو في وقت التكليف، والأمر بمثل هذا عبث ينزه عنه اللطيف الخبير، ألا ترى أنه لو كلفنا الجمع بين النقيضين أو قلب الأجناس لكان مخبرا عن شيء لا يكون، وهذا خلاف الحكمة والعدل، فافهمه.

وجماع هذا الباب أن ما امتنع التكليف به منه ماهو قبيح في العقل لمخالفته عدل الله جل جلاله، كالتكليف بكسب فعل الغير على غير رضا به، أو التكليف بما لا قدرة عليه أبدا من كل وجه، كالممتنعِ لذاته عقلا، أو المجهول على أي حال كان، ومنه مايخالف حكمته سبحانه كتحصيل الحاصل، أو التكليف بما لا قدرة عليه عادة كالخلق والإماتة وأشباههما.

فهذا الذي وصفت من طريق العقل، وأما السمع فما فيه أوضح من الشمس، **نحو قوله تعالى**: {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر}، **وقوله**: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا}، **وقوله**: ﴿وما جعل عليكم في الدين من حرج﴾، ومثل هذا في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ كثير.

ثم الأصل الثاني، أن التكليف من الكلفة، والمشقة فيه مطلوبة ولو يسيرا، إذ كانَ من حكم التكليف الامتحان، ولو أن ذلك كان على ما يهواه الناس جميعا لما كان إليه حاجة، وقد عقل كل ذي عقل أن التمييز بين منقاد ومستكبر لا يحصل إلا بمخالفة الهوى، وهذا أمر مسلم غير مدفوع.

على أنّ كثيرا مما كلفنا الله به قد وافق أهواء جماعات من الناس، وذلك أنُّه لو لم يرحمهم بتلك الأحكام لشقّ عليهم الأمر والنهي أبدا، وهذا أمر قد اختلف فيه الجل ة من السلف، "**عن الشعبي قال**: "إذا اختلف عليك في أمرين، فخذ بأيسرهما،ثم قرأ: {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر}.

وذكر أبو عبيد القاسم بن سلام عن: "بعض الحكماء أنه: إذا أشكل عليك أمران، فلم تدر أيهما أدنى إلى الصواب والسداد، فانظر أثقلهما عليك فاتبعه ودع الذي تهوى، فإنك لا تدري لعل الهوى هو الذي زينه في قلبك وحسنه عندك"، وكان سبب اختلافهم أنّ الثقيل ربما كان حقا لمخالفته الهوى، إذ النفوس تستثقل ما هذا حاله، قال الله تعالى: {كتب عليكم القتال وهو كره لكم}، هذا والقتال حقّ كما قد علمت، وليس الأمر كله كذلك، فإنه لو كان كلّ حق ثقيلا لكان في حقّ النصارى أوجب، ألا ترى أن عباداتهم أثقلُ من كثير من عبادات أهل الإسلام، وما ألزموا به أنفسهم من التبتل واعتزال المباحات أشدّ، فهذا واضح بين، على أنه "ما من خفيف في العالم إلا وهو ثقيل بالإضافة إلى ما هو أخف منه ولا ثقيل البتة إلا وهو خفيف بالإضافة إلى ما هو أثقل منه، هذا أمر يعلم حسا ومشاهدة"[1]

---

(1) انظر رسالتي في درك الحق وتحصيله.

ثم رجع الكلام إلى شأن المشقة، فأقول: إن ما يشق على الناس امتثاله لا يخرج عن أن يكون نفسيا، أو بدنيا، أو نفسيا بدنيا، فالأول شأن التروك، والثاني شأن بعض الأقوال والأفعال، والثالث غالبُ أمر الشرائع، وذلك أنّ الابتلاء غرض لم تخل منه شريعة قط، وما باذل نفسه ونفيسه كمن لم يبالي بالأمر بالة، وليس أحد من الناس إلا وهو واجد الفرقَ بين المقامين في جبلته، ألا ترى أن من تعنّى في رضا محبوبه لم يكن عند أحد كمن لم يبذل في ذلك شيئا أبدا.

قال الله جل جلاله: {لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا}، وروى النسائي في سننه عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: "سبق درهم مئة ألف درهم"، قالوا: وكيف؟ قال: "كان لرجل درهمان؛ تصدق بأحدهما، وانطلق رجل إلى عرض ماله، فأخذ منه مئة ألف درهم فتصدق بها".

ثم يقال: إن العلم كل العلم أن يعقل المرء نقصه، وأنه لن يحيط بحكمة هذا الخلق كله مهما كدّ وأنّى سعى، أرأيت لو أن أحدنا كان يريد الإحاطة بعلوم الدنيا كلها أكان يصيبها فيما قدّر له من العيش؟، فهذا هذا، لا جرمَ قال الخضر لموسى عليهما السلام لما نقر عصفور في البحر نقرة: "ما علمي وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور من هذا البحر".

على أنه لا يلزم أن نعلم حكمة ما وراءَ هذا الخلق المحسوس، ولو شاء الربّ جل جلاله أن يستأثر بالحِكم كلها لما كان لأحد حجة عليه، وكيف، وهو الرب وغيره مربوب، وليس في استئثاره بالعلم ظلم، ولا في كتم ما يعلم أننا لا ننتفع بهِ جور، **قال جل جلاله**: {ما أشهدتهم خلق السماوات والأرض ولا خلق أنفسهم}، وقال: ﴿لا يسأل عما يفعل وهم يسألون﴾.

قال ابن جرير الطبري: "لا سائل يسأل رب العرش عن الذي يفعل بخلقه من تصريفهم فيما شاء من حياة وموت وإعزاز وإذلال وغير ذلك من حكمه فيهم؛ لأنهم خلقه وعبيده، وجميعهم في ملكه

وسلطانه، والحكم حكمه، والقضاء قضاؤه، لا شيء فوقه يسأله عما يفعل، فيقول له: لم فعلت؟ ولم لم تفعل ﴿وهم يسألون﴾. يقول جل ثناؤه: وجميع من في السماوات والأرض من عباده مسئولون عن أفعالهم، ومحاسبون على أعمالهم، وهو الذي يسألهم عن ذلك، ويحاسبهم عليه؛ لأنه فوقهم ومالكهم، وهم في سلطانه".

وإنما معنى هذا أنه لما ثبت عدله وعلمه وحكمته، وكان معقولا عند أهل النظر أنه لو لم يكنْ عليما حكيما لما وثق بالعقل أبدا، كان السؤال عما يفعل شكا في عدله أو في حكمته إلا أن يكون استزادة في اليقين.

قال القفال الكبير في محاسن الشريعة: "إن كنتم تثبتون للأشياء صانعا حكيما قادرا فهو لا يكون إلا مريدا للخير لعباده، مجزيا لهم على السياسة الفاضلة العائدة باستصلاحهم، وعلى موافقة ما ركب في عقولهم وجبل على اعتياد طبائعهم، والذي هذه صفته هو أحكم الحاكمين، وأقدر القادرين، وأغنى الأغنياء.

فخبرونا عن أفاضل ملوكنا هل تجدونهم يسوون بين من هو تحت تدبيرهم في تعريفهم كل ما يعرفونه، وإعلامهم جميع ما يعلمونه، وإطلاعهم على ما يجرون عليه سياستهم في أنفسهم وفي منازلهم حتى لا يعلمون في صنعة لهم فيما إلا أخبروا من تحت أيديهم بالسبب في ذلك، والمعنى الذي قصروه فيه.

ولا تنصرهم بهم الأحوال في مطاعمهم ومشاربهم وملابسهم إلا وقفوهم على أغراضهم فيه.

ولا شك أن هذا معدوم، فكيف أوجبتم أن يكون الله تعالى يخبر عباده بكل ما يعلمه، ويوقفهم على وجه تدبيره في كل ما يريده، وعلى المقاصد في صغير ما ذرأ وبرأ من خليقته وكبيره.

وكيف أحلتم أن يكون الله يطوي معاني كثيرة من صنعه عن جميع خلقه فلا يطلع عليه ملكا مقربا، ولا نبيا مرسلا، أو لا يطلع عليه إلا أنبيائه أو ملائكته أو بعضهم.

ولم أوجبتم ألا يستأثر الله بعلم الحقيقة في شيء من الأشياء، وهذا إذا حقق عليهم فيه لم يعتصموا بشيء مقنع، ولم يحصلوا إلا على الشهوات بل على الخرافات، لأن نهاية ذلك عند المتقدمين منهم التعطيل والقول بالدهر وإخراج الناس.

والأصل في هذا الباب ما ذكرناه من أن السايس الحكيم منا إذا ثبتت حكمته وابتغاؤه الصلاح لمن تحت يديه كفى ذلك عن تتبع مقاصده بمن يولي أو يعزل، أو فيما يدبر لنفسه وأهله ورعيته إلا أن يبلغ في ذلك مبلغا لا يوجد لفعله منفذ ومساغ في المصلحة، فحينئذ يخرج صاحبه الفاعل عن استحقاق صفة الحكيم.

فكذلك إذا ثبت بدلائل العقول حدث العالم وأن له محدثا حكيما كفى فيما وراء هذا أن يكون لما تصرفنا عليه من الأحوال مساغ في الحكمة والصلاح".

وقال ابن الجوزي في صيد الخاطر: "رأيت أشياء من هذا الجنس أظرف منه: مثل اخترام شاب ما بلغ بعض المقصود بنيانه! وأعجب من ذلك أخذ طفل من أكف أبويه، يتململان، ولا يظهر سر سلبه، والله الغني عن أخذه، وهما أشد الخلق فقرًا إلى بقائه! وأظرف منه إبقاء هرم، لا يدري معنة البقاء، وليس له فيه إلا مجرد أذى! ومن هذا الجنس تقتير الرزق على المؤمن الحكيم، وتوسعته على الكافر الأحمق. وفي نظائر لهذه المذكورات يتحير العقل في تعليلها فيبقى مبهوتًا.

فلمْ أزلْ أتلمحُ جملة التكاليف، فإذا عجزت قوى العقل عن الاطاع على حكمة ذلك، وقد ثبت لها حكمة الفاعل، علمت قصورها عن درك جميع الملطوب، فأذعنت مقرة بالعجز، وبذلك تؤدي مفروض تكليفها.

ولَوْ قِيلَ لِلْعقْلِ: قد ثبت عندك حكمة الخالق بما بنى، أفيجوز أن ينقدح في حكمته أنه نقض؟ لقال: لا؛ لأني عرفت بالبرهان أنه حكيم، وأنا أعجز عن إدراك علل حكمته، فأسلم على

رغمي، مقرًّا بعجزي"، و"الواجب على العاقل أن يتبع الدليل، ثم لا ينظر فيما يجني من مكروه. مثاله: أنه قد ثبت بالدليل القاطع حكمة الخالق -عز وجل- وملكه وتدبيره؛ فإذا رأى الإنسان عالمًا محرومًا، وجاهلًا مرزوقًا، أوجب عليه الدليل المثبت حكمة الخالق التسليم إليه، ونسبة العجز عن معرفة الحكمة إلى نفسه، فإن أقوامًا لم يفعلوا ذلك جهلًا منهم! أفتراهم بماذا حكموا بفساد هذا التدبير؟! أليس بمقتضى عقولهم؟! أوما عقولهم من جملة مواهبه؟! فكيف يحكم على حكمته وتدبيره ببعض مخلوقاته التي هي بالغضافة إليه أنقص من كل شيء؟!"، و"من تفكر في عظمة الله عز وجل، طاش عقله؛ لأنه يحتاج أن يثبت موجودًا لا أول لوجوده، وهذا شيء لا يعرفه الحس؛ وإنما يقر به العقل ضرورة، وهو متحير بعد هذا الإقرار، ثم يرى من أفعاله ما يدل على وجوده، فلا يخفى وجوده.

ثم تجري في أقداره أمور، لولا ثبوت الدليل على وجوده، لأوجبت الجحد؛ فإنه يفرق البحر لبني إسرائيل -وذلك شيء لا يقدر عليه سوى الخالق- ويصير العصا حيَّةً، ثم يعيدها عصا، تلقف ما صنعوا، ولا يزيد فيها شيء، فهل بعد هذا بيان؟! فإذا آمنت السحرة، تركهم مع فرعون يصلبهم، ولا يمنع، والأنبياء يبتلون بالجوع والقتل، وزكريا ينشر، ويحيى تقتله زانية، ونبينا ﷺ يقول كل عام: "من يؤويني؟ من ينصرني"، فيكاد الجاهل بوجود الخالق يقول: لو كان موجودًا، لنصر أولياءه.

فينبغي للعاقل الذي قد ثبت عنده وجوده بالأدلة الظاهرة الجلية: ألا يمكن عقله من الاعتراض عليه في أفعاله، ولا يطلب لها علة؛ إذ قد ثبت أنه مالك وحكيم، فإذا خفي علينا وجه الحكمة في فعله، نسبنا ذلك العجز إلى فهومنا.

وكيف لا، وقد عجز موسى عليه السلام أن يعرف حكمة خرق السفينة، وقتل الغلام، فلما بان له حكمة ذلك الفساد في الظاهر؛ أقر؟! فلو قد بانت الحكمة في أفعال الخالق، "ما" جحد العقل جحد موسى يوم الخضر.

فمتى رأيت العقل يقول: لم؟ فأخرسه بأن تقول له: يا عاجز! أنت لا تعرف حقيقة نفسك، فما لك والاعتراض على المالك؟!

وربما قال العقل: أي فائدة في الابتلاء، وهو قادر أن يثيب، ولا بلاء؟! وأي غرض في تعذيب أهل النار، وليس ثم تشف؟! فقل له: حكمته فوق مرتبتك، فسلم لما لا تعلم؛ فإن أول من اعترض بعقله إبليس، رأى فضل النار على الطين، فأعرض "عن السجود".

وقد رأينا خلقًا كثيرًا، وسمعنا عنهم أنهم يقدحون في الحكمة؛ لأنهم يحكمون العقول على مقتضاها، وينسون أن حكمة الخالق وراء العقول، فإياك أن تفسح لعقلك في تعليل، أو أن تطلب له جواب اعتراض، وقل له: سلم تسلم، فإنك لا تدري غور البحر، إلا وقد أدركك الغرق قبل ذلك، هذا أصل عظيم، متى فات الآدمي، أخرجه الاعتراض إلى الكفر"، ولو "قال قائل: أي فائدة في خلق ما يؤذي؟! فالجواب: أنه قد ثبتت حكمة الخالق؛ فإذا خفيت في بعض الأمور، وجب التسليم، ثم إن المستحسنات في الجملة أنموذج ما أعد من الثواب، والمؤذيات أنموذج ما أعد من العقاب، وما خلق شيء يضر؛ إلا وفيه منفعة".

صدقا والله وأحسنا، وجملة الأمر أنّ الحكمة من كتم أمور شتى على وجوه، أولها حصول الرهبة التي هي سبب للخضوع، ألا ترى أن أسلافنا كانوا أشدّ رهبة، وأكثر خوفا للجهل بأسبابِ الزلازل والسيول وغيرها، وأن أهل عصرنا هذا لما حصلوا من ذلك سببا قلّ فيهم الخضوع لربهم إذ ظنوا الاستغناء، و{إن الانسان ليطغى أن رآه استغنى}.

قال ابن الجوزي: "رأيت كثيرًا من الخلق وعالمًا من العلماء لا ينتهون عن البحث، عن أصول الأشياء التي أمروا بعلم جملها من غير بحث عن حقائقها، كالروح مثلًا، فالله تعالى سترها بقوله: {قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي}، فلم يقنعوا، وأخذوا يبحثون عن ماهيتها، ولا يقنعون بشيء، ولا يثبت لأحد منهم

برهان على ما يدعيه، وكذلك العقل، فإنه موجود بلا شك، كما أن الروح موجودة بلا شك، كلاهما يعرف بآثاره، لا بحقيقة ذاته.

فإن قال قائل: فما السر في كتم هذه الأشياء؟ قلت: لأن النفس ما تزال تترقى من حالة إلى حالة، فلو اطلعت على هذه الأشياء، لترقت إلى خالقها، فكان ستر ما دونه زيادة في تعظيمه؛ لأنه إذا كان بعض مخلوقاته يعلم جملة، فهو أجل وأعلى.

ولو قال قائل: ما الصواعق؟ وما البرق؟ وما الزلازل؟ قلنا: شيء مزعج، ويكفي. والسر في ستر هذا: أنه لو كشفت حقائقه، خف مقدار تعظيمه، ومن تلمح هذا الفصل، علم أنه فصل عزيز".

ونقل التوحيدي في الامتاع والمؤانسة عن أبي سليمان المنطقي أنه قال: "إن الناموس ينطق بما هو استصلاح عامّ، ليكون النفع به شائعا في سكون النفس وطيب القلب وروح الصدر.

فإن كان هذا هكذا فقد وضح أنّ حكمة هذا السرّ طيّه، لأنّ عجز الناظرين يقضي بهم إلى الحيرة، والحيرة مضلّة، والمضلّة هلكة. وإذا كانت الراحة في الجهل بالشيء، كان التعب في العلم بالشيء، وكم علم لو بدا لنا لكان فيه شقاء عيشنا، وكم جهل لو ارتفع منّا لكان فيه هلاكنا، والعلم والجهل مقسومان بيننا ومفضوضان علينا على قدر احتمال كلّ واحد منّا للّذي سبق إليه وعلق به"، فهذا وجه.

والثاني، أنَّه جل جلاله لو أخبرنا بحكمة كل شيء لما كان للتسليم حقيقة ولا للإيمان معنى، وقد تعلم أن أخصّ صفات المؤمنين تسليم أمرهم لربهم، ولو أن المربوب كان على حال الرب من العلم بمقاصد السياسة السمحة وبمآل الخلقِ ولم كان وكيف كان أكنت تراه إلا شريكا في الملك، هيهات، **قال سبحانه**: ﴿وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبره تكبيرا﴾.

قال السجاوندي: "العقل مبتلى باعتقاد حقية المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادات، فالحكيم إذا صنف كتاباً ربما أجمل فيه إجمالاً ليكون موضع جثو المتعلم لأستاذه، والملوك تكثر في أمثلتهم علامات لا تدركها العقول، وقيل: لو لم يبتل العقل الذي هو أشرف لاستمر العالم في أبهة العلم على المرودة، وما استأنس إلى التذلل بعز العبودية، والمتشابه هو موضع جثو العقول لبارئها استسلاماً واعترافاً بقصورها".

وقال ابن الجوزي: "أصعب التكاليف وأعجبها: أنه قد ثبتت حكمة الخالق عند العقل ثم يراه يفقر المتشاغل بالعلم، المقبل على العبادة، حتى يعضه الفقر بناجذيه، فيذل للجاهل في طلب القوت، ويغني الفاسق مع الجهل حتى تفيض الدنيا عليه، ثم نراه ينشئ الأجسام ويحكمها، ثم ينقض بناء الشباب في مبدئ أمره، وعند استكمال بنائه؛ فإذا به قد عاد هشيمًا، ثم نراه يؤلم الأطفال، حتى يرحمهم كل طبع، ثم يقال له: إياك أن تشك في أنه أرحم الراحمين، ثم يسمع بإرسال موسى إلى فرعون، ويقال له: اعتقد أن الله تعالى أضل فرعون، واعلم أنه ما كان لآدم بد من أكل الشجرة، وقد وبخ بقوله: {وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ}، وفي مثل هذه الأشياء تحير خلق، حتى خرجوا إلى الكفر والتكذيب، ولو فتشوا على سر هذه الأشياء، لعلموا أن تسليم هذه الأمور تكليف العقل ليذعن، هذا أصل، إذا فهم، حصل منه السلامة والتسليم، نسأل الله -عز وجل- أن يكشف لنا الغوامض، التي حيرت من ضل، إنه قريب مجيب".

وهذا معنى يكثر، ألا ترى **قوله سبحانه**: {يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيتُ للناس والحج}، فلم يعلمهم بكل حكمة وراء ذلك، بل أخبرهم ما تحصل به الكفاية، ومثل هذا في كتاب الله كثير، قال ابن القيم في كتاب الروح: "ولو شاء الله سبحانه أن يطلع على ذلك بعض عبيده أطلعه وغيبه عن غيره، إذ لو اطلع العباد كلهم لزالت كلمة التكليف والإيمان بالغيب".

وبعد، فإنَّ السياسة السمحة التي بعث الله بها النبيين إما أن تكون خفية، أو ظاهرة معلومة بالعقل والقياس، أو ظاهرة معلومة بالخبر، ثمَّ إنّ غالب التكليف منوط بأمر جل الناس دون كافتهم، إذ كان لكلٍّ عقل وهوى وجبلة واستطاعة هي غير ما عند غيره، ألا ترى أن من الناسِ من هو حصور لا شهوة له، ومنهم من يشتهي الذكران دون النساء، ومنهم من لا يميل إلا إلى جنس منهن دون عامتهن، ولو أنَّ الأحكام اللازمة لجميع المسلمين من غض البصر وكراهة الاختلاط ولزومِ التعفف استثني منها من لم يكنْ كحال غالب الرجال لما بقي لها معنى، وللزم الاستثناء من كلّ حكمٍ لم يكن حال الناس فيه على سواء، فهذا واضح بين.

قال القفال الكبير: "كثير من الأحكام موضوع على معنى يوجد في كثير من الناس، وإن كان يندر في بعض الأحوال وبعض الناس خلافه، وإن كثيرا من الأحكام على ما كان يوجد في العرب الذين هم المقصودون بإرسال الرسول إليهم ثم يستوي بهم غيرهم ممن بعدهم في ذلك المعنى، وإن كثيرا من الأحكام موضوع على معنى يوجد في جنس الشيء يتحقق بوجوده في كثير دون قليل، فيستوي القليل والكثير، لاشتمال الجنس عليهما، وكثير من الأشياء يفترق في الجنس قليله وكثيره في الجملة، ثم يصار في تمييز قليله من كثيره إلى ضرب من ضروب الاجتهاد فيما بعد من ذلك قليلا أو بعد كثيرا، وقد ذكرنا في غير موضع أن الله سبحانه إنما أجرى المعاملة مع عباده على ما تعارفوه، والمتعارف المعتاد أن المعاملات إنما تجري على الأغلب الأعم دون الأندر الأخص".

على أن الحكم لا يخلو أن يكون استصلاحا للفرد أو للجماعة، أو لهما معا، ثم إنّ حقيقة الإيجاب أو التحريم نظر في رجحان المفسدة أو المصلحة على ضدهما، وقد لا تكون إلا المصلحة فقط، كالتوحيد وما يناط به، أو لا يكون في المنهي عنه غير الفساد كالشرك، وهذا أمر لا يدخله النسخ ولا يتبدل البتة، وهو في زمن آدم كما في زمن محمد ﷺ، وقد أتيت على وصف هذا في كتابي منطق الإكفار، والصوائف، فانظرهما إذا شئت.

ومن التكليف ما تكون المصلحة فيه أرجح وإن قويت المفسدة كحال الجهاد، ومنه ما تكون المفسدة فيه أقوى، وبيْن هذين مراتب شتى، أليس يقول سبحانه: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما﴾، فهذا هذا، وإذا كان ذلك بيّنا، فاعلم أنّ ما وصفت حجة على اليهود في جحدها النسخ، ألا ترى أنَّ الأجناس لما كان كثير منها يتعارض حسنه وقبحه حالا أو مآلا، حتى يظن ظان أن لا علة فيه البتة، ويرى صاحبه نقيض رأيه وظنه، كانَ حكم الله برجحان مفسدة، أو تعطيلها فرقانا يوجب التسليم، وهو بعد بيّن في قواعد الترجيح بين غالب ونادر فافهمه.

وههنا وجه آخر، وذلك أنّ الحكمة من الأمر والنهي ربما كانت محض الامتثال، من غير طلبٍ لذلك المأمور أو لترك المنهي عنه، ومن أمعن نظره ورويته في خبر ذبح إسماعيل عليه السلام لم يخف عليه هذا الوجه، **قال جل جلاله**: {فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين * فلما أسلما وتله للجبين * وناديناه أن يا إبراهيم * قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين * إن هذا لهو البلاء المبين}.

نجز والحمد لله، وهو حسبنا ونعم الوكيل